

## باب

التدبير: تعليق العتق بالموت. فلا تصح وصية به. ويُعتبر كونه ممن تصح وصيته من ثلثه.  
 وإن قالوا لبعدهما: إن متنا؛ فأنت حر، فمات أحدهما؛ عتق نصيئه، وباقيه بموت الآخر.

شرح منصور

(التدبير تعليق العتق بالموت) أي: موت المعلق، سمي بذلك؛ لأن الموت دبر الحياة. يقال: دابر يُدابر، إذا مات. وقال ابن عقيل: مشتق إدباره من الدنيا، ولا يستعمل في شيء بعد الموت من وصية ووقف وغيرهما غير العتق، فهو لفظ يختص به العتق بعد الموت<sup>(١)</sup>. (فلا تصح وصية به) أي: التدبير. وأجمعوا على صحة التدبير في الجملة. وسنده حديث جابر: أن رجلاً أعتق مملوكاً له عن دبر، فاحتاج فقال رسول الله ﷺ: «من يشتره مني؟» فباعه من نعيم بن عبد الله بثمان مائة درهم، فدفعها إليه وقال: «أنت أحوج منه» متفق عليه<sup>(٢)</sup>. (ويعتبر كونه) أي: التدبير (ممن تصح وصيته) فيصح من محجور عليه لسفه وفلس، ومن يميز<sup>(٣)</sup> يعقله. ويعتبر لعتق مدبر خروجه (من ثلثه) أي: مال السيد المدبر يوم موته. نصاً، لأنه تسرع بعد الموت، أشبه الوصية، بخلاف العتق في الصحة؛ لأنه لم يتعلق به حق الورثة، فنفذ من جميع المال، كالهبة في الصحة، والاستيلاء أقوى من التدبير؛ لصحته من المحنون. فإن اجتمع التدبير والوصية بالعتق، تساويا؛ لأنهما جميعاً عتق بعد الموت. وإن اجتمع العتق في المرض والتدبير، قدم العتق؛ لسبقه.

(وإن قالوا) أي: شريكان في عبد (لبعدهما) مثلاً: (إن متنا، فأنت حر، فمات أحدهما، عتق نصيئه، وباقيه) يعتق (بموت الآخر) نصاً، / لأنه من مقابلة الجملة

(١) معونة أولي النهى ٨١١/٦.

(٢) البخاري (٢١٤١)، ومسلم (١٥١٥).

(٣) ليست في (س).

وصريحته: لفظٌ عِتْقِي، وحرِّيَّةٌ، معلَّقَيْنِ بموته، ولفظٌ تدبيرٍ، وما تصرفَ منها غيرَ أمرٍ ومضارعٍ واسمٍ فاعلٍ.  
وتكون كِنَايَاتُ عِتْقِي مُنَجِّزٌ لتدبيرٍ، إِنْ عُلِّقْتُ بالموتِ.  
ويصحُّ مطلقاً، كَأَنْتَ مدبِّرٌ. ومقيداً، إِنْ مِتُّ فِي عَامِي  
أَوْ مَرَضِي هَذَا؛ فَأَنْتَ مدبِّرٌ. ومعلقاً، كِإِذَا قَدِمَ زَيْدٌ؛ فَأَنْتَ مدبِّرٌ.....

شرح منصور

بالجملة، فينصرف إلى مقابلة البعض البعض، كقوله: ((اركبوا دوابكم والبسوا ثيابكم<sup>(١)</sup>))، أي: كلُّ إنسانٍ يركب دابته ويلبس ثوبه. وإن احتمله ثلثُ الأولِ، عتق كلُّه بالسراية، كما سبق آنفاً.

(وصريحته) أي: التدبير: (لفظٌ عِتْقِي، و) لفظٌ (حرِّيَّةٌ، معلَّقَيْنِ بموته) أي: السيِّدِ، كَأَنْتَ حرٌّ بعد موتي، أَوْ أَنْتَ عِتْقِيٌّ بعد موتي، ونحوه. (ولفظٌ تدبيرٍ) كَأَنْتَ مدبِّرٌ. (وما تصرفَ منهما) أي: العتقِ والحرِّيَّةِ المعلَّقَيْنِ بموته، والتدبيرِ (غيرَ أمرٍ) كدبِّرُ، (ومضارعٍ) كمدبِّرُ، (واسمٍ فاعلٍ) كمدبِّرٍ بكسر الباء.  
(وتكون كِنَايَاتُ عِتْقِي مُنَجِّزٌ) كِنَايَاتٍ (لتدبيرٍ، إِنْ عُلِّقْتُ بالموتِ) كقوله: إِنْ مِتُّ، فَأَنْتَ (٢) اللهُ، أَوْ فَأَنْتَ مولاي، أَوْ فَأَنْتَ سائبةٌ.

(ويصحُّ) التدبيرُ (مطلقاً) أي: غيرَ مقيدٍ ولا معلَّقٍ، (ك) قوله: (أَنْتَ مدبِّرٌ، و) يصحُّ (مقيداً، ك) قوله: (إِنْ مِتُّ فِي عَامِي) هذا، (أَوْ) (٣) مِتُّ (مرضِي هَذَا، فَأَنْتَ مدبِّرٌ) (٤) فيكون ذلك جائزاً على ما قال (٤)، إِنْ مَاتَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي قَالَه، عِتْقِي، (٣) إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ (٣)، وَإِلَّا فَلَا: (و) يصحُّ التدبيرُ أيضاً (معلقاً، ك) قوله: (إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ، فَأَنْتَ مدبِّرٌ) أَوْ إِنْ شَفَى اللهُ

(١-١) في (م): «ركبوا دوابهم ولبسوا ثيابهم».

(٢) بعدها في (س): «حر».

(٣-٣) ليست في الأصل.

(٤-٤) ليست في (س).

ومؤقتاً، كانت مدبراً اليوم، أو سنة.

و: إن، أو متي، أو إذا شئت؛ فأنت مدبرٌ، فشاء في حياة سيده، صار مدبراً. وإلا، فلا.  
وليس بوصية، فلا يبطلُ بإبطالٍ ورجوع.

شرح منصور

مريض، فأنت حرٌّ بعد موتي، ونحوه. فإن وُجد الشرط في حياة سيده، (أصار مدبراً<sup>١</sup>)، وإلا فلا.

(و) يصحُّ (التدبيرُ أيضاً<sup>٢</sup>) (مؤقتاً، كانت مدبراً اليوم، أو) أنت مدبرٌ (سنة) فيكون مدبراً تلك المدّة، إن مات سيده فيها، عتق، وإلا فلا.

(و) إن قال لقنّه: (إن) شئت، فأنت مدبرٌ، (أو متي) شئت، فأنت مدبرٌ، (أو إذا شئت، فأنت مدبرٌ، فشاء في حياة سيده) ولو بعد المجلس، (صار مدبراً) لوجود شرطه (وإلا) يشأ في حياة سيده، (فلا) يصير مدبراً؛ لأنه لا يمكن حدوث التدبير بعد الموت. وإن قال: إن قرأت القرآن، فأنت حرٌّ بعد موتي، فقراه جميعه في حياة سيده، صار مدبراً، وإن قرأ بعضه، فلا. بخلاف إن قرأت قرآناً، فأنت حرٌّ بعد موتي، فيصير مدبراً بقراءة بعضه، لأنه (٣) في الأولى عرفه بالألف واللام المقتضية للاستعارة، وقرينة الحال تقتضي قراءة جميعه؛ إذ الظاهر: أنه أراد ترغيبه في قراءته، فعاد إلى جميعه. وفي الثانية نكره، فاقتضى بعضه.

(وليس) التدبيرُ (بوصية) بل تعليقُ العتقِ بالموت، (فلا يبطل) التدبيرُ (بإبطال) (و) لا (رجوع) كقوله: إن دخلت الدار، فأنت حرٌّ، حيث لا يصحُّ رجوعه عنه. ولا يصحُّ القولُ بأنه وصية له بنفسه؛ لأنه لا يملك نفسه، ولا تقف الحرية على قبوله واختياره. ويتنجزُ عتقه عقب الموت. ولو كان وصية،

(١-١) في الأصل (و)س: «عتق».

(٢-٢) ليست في الأصل (و)س.

(٣) في الأصل: «ولأنه».

ويصح وقفٌ مدبرٌ وهبته وبيعه، ولو أمةً، أو في غير ذين. ومتى  
عاد؛ عاد التدبيرُ.

وإن جنى؛ بيع، وإن فدي؛ بقي تدبيره، وإن بيع بعضه؛ فباقيه مدبرٌ.

شرح منصور

لصح إبطاله له<sup>(١)</sup> ورجوعه عنه.

(ويصح وقفٌ مدبرٌ وهبته وبيعه، ولو) كان المدبرُ (أمةً، أو) كان بيعه  
(في غير ذين) نصًّا، وروي مثله عن عائشة<sup>(٢)</sup>. قال أبو اسحق الجوزجاني:  
صحّت أحاديث بيع المدبرِ باستقامة الطرق، وإذا صحَّ الخبرُ، استغني به عن  
غيره من رأي الناس<sup>(٣)</sup>. ولأنه عتق معلق بصفة، وثبت بقول المعيق، فلم يُمنع  
البيع، كقوله: إن دخلت الدار، فأنت حرٌّ. ولأنه تبرّع بالمال<sup>(٤)</sup> بعد الموت،  
فلم يُمنع البيع في الحياة كالوصية. وما ذكر أن ابن عمر روى أن النبي ﷺ  
قال: «لا يُباع المدبرُ ولا يشتري<sup>(٥)</sup>»، فلم يصح، ويحتمل أنه أراد بعد الموت،  
أو على الاستحباب، ولا يصحُّ قياسه على أمِّ الولد؛ لأن عتقها ثبت بغير  
اختيار سيدها، وليس بتبرّع، ويكون من رأس المال وباعت عائشة مدبرة لها  
سحرتها<sup>(٥)</sup>. (ومتى عاد) المدبرُ إلى ملك من دبره، (عاد التدبير) لما تقدم في  
عود الصفة في العتق في الحياة والطلاق.

(وإن جنى) مدبرٌ، (بيع) أي: جاز بيعه في الجناية. (وإن فدي) أي: فداه  
سيده بأقلِّ الأمرين، من أرش الجناية/ أوقيمته، (بقي تدبيره) بحاله، كأنه لم  
يجن. (وإن بيع بعضه) أي: المدبرُ في جناية، (فباقيه) الذي لم يُبع (مدبرٌ) بحاله.

٤٤٢/٢

(١) ليست في (م).

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٣١٣/١٠.

(٣) معونة أولي النهى ٨١٦/٦.

(٤) أخرجه الدارقطني ١٣٨/٤، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٣١٤/١٠.

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده» ٤٠/٦.

وإن مات قبل بيعه؛ عَتَقَ إِنْ وَفَى ثَلَاثَهُ بِهَا. وما ولدتُ مَدْبِرَةً بعده، بمنزلتها، ويكونُ مَدْبِرًا بنفسه.

فلو قالت : وُلِدْتُ بعده، وأنكرَ سيدها؛ فقوله. وإن لم يَفِ الثَلَاثُ بمدبرةٍ وولدها؛ أقرع؛ وله وطؤها، وإن لم يشترطه، .....

شرح منصور

(وإن مات) سيدٌ مدبرٌ (قبل بيعه) وفدائه، (أي: المدبر<sup>(١)</sup>)، (عتق إن وفى ثلثه) أي: مال السيد (بها) أي: الجناية. (وما ولدت) - (مدبرةً بعده) أي: التدبير، فولدها (بمنزلتها) سواءً كانت حاملاً به حين التدبير، أو حملت به<sup>(٢)</sup> بعده؛ لقول عمر وابنه وجابر: ولدتُ المدبرةَ بمنزلتها<sup>(٣)</sup>. ولا يُعلم لهم في الصحابة مخالفٌ، ولأن الأمَّ استحققت الحرية بموت سيدها، فتبعها ولدها كامًّا الولد، بخلاف التعليق بصفة في الحياة والوصية؛ لأن التدبير أكد من كلٍّ منهما (ويكون) ولدها، (مدبراً بنفسه) فلو ماتت المدبرة، أو زال ملك سيدها عنها، لم يبطل التدبير في ولدها، فيعتق بموت السيد كما لو كانت أمه باقية. وما ولدته قبل التدبير لا يتبعها فيه، كالأستيلاد والكتابة.

(فلو قالت) مدبرةً: (ولدت بعده) أي: التدبير، فيتبعني ولدي، (وأنكر سيدها) فقال: ولدت قبله، (فقوله) أو ورثته بعده؛ (لأن الأصل بقاء رقب الولد وانتفاء الحرية عنه<sup>(١)</sup>) (وإن لم يَفِ الثَلَاثُ بمدبرةٍ وولدها) بأن لم يخرجها جميعاً من ثلث مال السيد، (أقرع) بينها وبين ولدها، كمدبرين لا قرابة بينهما، ضاقَ الثلثُ عنهما، (وله) أي: سيد مدبرةٍ (وطؤها، وإن لم يشترطه) حال تدبيرها، سواءً كان يطؤها قبل تدبيرها أو لا. روي عن ابن عمر: أنه دبر أمتين له،

(١-١) ليست في (س).

(٢) ليست في (س).

(٣) أخرجه عن ابن عمر وجابر البيهقي في «السنن الكبرى» ٣١٥/١٠. وأما أثر عمر فقد ذكره ابن قدامة في «الشرح الكبير» ١٦٣/١٩.

ووطء بنتها، إن لم يكن وطئ أمها. ويبطل تدبيرها بإيلاجها.  
 وولد مدبر من أمة نفسه، كهو، ومن غيرها، كأمة.  
 ومن كاتب مدبره أو أم ولده، أو دبر مكاتبه؛ صح، .....

شرح منصور

وكان يطوهما<sup>(١)</sup>. قال أحمد: لا أعلم أحداً كره ذلك غير الزهري<sup>(٢)</sup>، ولعموم  
 قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] وقياساً على أم الولد.

(و) للسيد (وطء بنتها) أي: وطء بنت المدبرة المملوكة له، (إن لم يكن  
 وطئ أمها) لتمام ملكه فيها؛ واستحقاقها الحرية لا يزيد على استحقاق أمها.  
 وأما بنت المكاتب، فألحقت بأمها، وأمها يحرم وطؤها، فكذلك بنتها. (ويبطل  
 تدبيرها بإيلاجها) أي: ولادتها، من سيدها ما تصير به أم ولده؛ لأن مقتضى  
 التدبير العتق من الثلث، والاستيلاء يجعل<sup>(٣)</sup> العتق من رأس المال، ولو لم يملك  
 غيرها أو مديناً، فلاستيلاء أقوى، فوجب<sup>(٤)</sup> أن يبطل به الأضعف، كملك  
 الرقيق<sup>(٥)</sup> إذا طرأ على النكاح.

(وولد مدبر من أمة نفسه) إن جاز له التسري على ما يأتي في النفقات  
 موضحاً، (كهو) أي: كأييه؛ لأن ولد الحر من أمته يتبعه في الحرية دون أمه  
 المملوكة له<sup>(٤)</sup>، فكذلك ولد المدبر من أمته، وكولد المكاتب من أمته. (و)  
 ولده (من غيرها كأمة) حرية ورقاً.

(ومن كاتب مدبره) صح، (أو) كاتب (أم ولده) صح، (أو دبر  
 مكاتبه) صح قال الحسن: دبرت امرأة من قريش خادماً لها، ثم أرادت أن

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ٨١٤/٢.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٦٩/١٩.

(٣) ليست ف (م).

(٤) ليست في (س).

(٥) في (م): «الرقبة».

وَعَتَّقَ بِأَدَاءٍ.

فإن مات سيده قبله، وثلثه يحتمل ما عليه؛ عتق كله. وإلا؛  
فبقدر ما يحتمله، وسقط عنه بقدر ما عتق، وهو على كتابته فيما  
بقي. وكسبه، إن عتق، أو بقدر عتقه، لا لبسه، لسيدته.

شرح منصور

تكاثبه، فكنت الرسول إلى أبي هريرة، فقال: كاتبه، فإن أدى كتابته، فذاك،  
وإن حدث بك حادث، عتق. قال: وأراه قال: ما كان عليه (أدين، أي: من  
الكتابة<sup>(١)</sup> له<sup>(٢)</sup>). ولأن الكتابة والاستيلاء أو التدبير أسباب<sup>(٣)</sup> للعتق، فلا يمنع  
أحدهما<sup>(٤)</sup> الآخر، كاستيلاء المكاتب.

(واعتق) مكاتب دبره سيده، أو مدبر كاتبه سيده (بأداء) ما كوتب  
عليه، وما بقي يده له، وبطل تدبيره.

(فإن مات سيده قبله) أي: قبل أدائه، (وثلثه) أي: السيد (يحتمل ما  
عليه) أي: المكاتب من الكتابة، (عتق كله) بالتدبير، وما يده للورثة، وبطلت  
الكتابة. (والا) يحتمل ثلثه ما عليه كله، (فبقدر ما يحتمله) ثلثه يعتق منه.  
(وسقط عنه) من الكتابة (بقدر ما عتق) منه، (وهو على كتابته فيما بقي)  
عليه؛ لأن محلها لم يعارضه شيء. فإن خرج نصفه/ من الثلث، عتق نصفه،  
وسقط نصف كتابته، وبقي نصفه. ويحسب من الثلث قيمة المدبر وقت موت  
سيده، كما لو لم يكن مكاتباً، (وكسبه) أي: المدبر الذي كاتبه سيده (إن عتق)  
كله بموت سيده لسيدته، كالمدبر المحض، (أو) بعض كسبه الذي (بقدر عتقه) إن  
لم يخرج كله من الثلث. (لا لبسه، لسيدته) فهو تركه؛ لأنه كان له، (أي: السيد)،

٤٤٣/٢

(١-١) ليست في الأصل (و)، وجاء في هامش الأصل ما نصه: [أي دين الكتابة].

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٣٧٥/٦٧. والبيهقي في «السنن الكبرى» ٣١٤/١٠.

(٣) في (س): «سبيان».

(٤) في (س) و(م): «أحدهما».

(٥-٥) ليست في الأصل (و) (س).

ومن دَبَّرَ شِقْصاً، لم يَسِرْ إلى نصيبِ شريكه. فإن أعتقه شريكه؛ سرى إلى المدبِّرِ مضموناً.

ولو أسلم مدبِّرٌ أو قِنٌّ أو مكاتبٌ، لكافرٍ؛ ألزم بإزالة ملكه. فإن أبى؛ بيع عليه.

ومن أنكر التدبيرَ، فشهد به عدلان، أو عدلٌ.....

شرح منصور

قبل العتق، فكذا بعده، كما لو لم يكن مكاتباً. وأمُّ الولدِ تعتق بالموت مطلقاً، ويسقط ما عليها من الكتابة وما بيدها لسيدتها لا ليسها.

(ومن دَبَّرَ شِقْصاً) من رقيقٍ مشتركٍ، (لم يسر) تدبيره (إلى نصيب شريكه) معسراً كان المدبِّرُ أو موسراً؛ لأن التدبيرَ تعليقُ عتق<sup>(١)</sup> بصفة، فلم يسر، كتعليق عتق<sup>(٢)</sup> بدخول الدار، بخلاف الاستيلاد، فإنه أكد. فإن مات مدبِّرٌ شقصه، عتق نصيبه إن خرج من الثلث. وتقدّم حكم سرّيته إلى نصيب شريكه<sup>(٣)</sup>. (فإن أعتقه) أي: المشترك المدبِّرُ بعضه (شريكه) الذي لم يدبِّره، (سرى) عتقه إن كان موسراً (إلى) الشقص (المدبِّرِ مضموناً) على المعتق بقيمته، لحديث ابن عمر السابق<sup>(٤)</sup>.

(ولو أسلم مدبِّرٌ لكافرٍ، (أو) أسلم (قِنٌّ) لكافرٍ، (أو) أسلم (مكاتبٌ) لكافرٍ، ألزم بإزالة ملكه) عنه؛ لثلا يبقى ملك كافرٍ على مسلم مع إمكان بيعه، بخلاف أمِّ ولدٍ (فإن أبى) الكافرُ عمّن أسلم، (بيع) أي: باعه الحاكم (عليه) إزالة لملكه عنه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٤١].

(ومن أنكر التدبيرَ، فشهد به) رجلان (عدلان، أو) رجلٌ (عدلٌ)

(١) ليست في (م).

(٢) ليست في (س).

(٣) ص ٤٠.

(٤) تقدم ص ٤٢.

وامرأتان، أو حلف معه المدبِّر؛ حُكِمَ به.

ويبطلُ بقتلِ مدبِّرِ سيِّده.

وامرأتان، أو رجلٌ عدلٌ و (حلف معه المدبِّر، حكم به) أي: التدبير؛ لأنه يتضمَّن إتلافَ مالٍ، والمالُ يُقبَلُ فيه ما ذكر.

(ويبطل) تدبيرٌ (بقتل مدبِّر سيِّده) لأنه استعجل ما أجل له، فعوقب بنقيض قصده، كحرمان القاتل الميراث. وأما (١) أمُّ الولد، فتعتق مطلقاً (٢): لئلا يُفضي إلى نقل الملك فيها، ولا سبيلَ إليه. وإن جرح رقيق سيِّده فدبَّره، ثم سرى الجرح إليه ومات، عتق، وتقدَّم. وإن ارتدَّ سيِّدُ مدبِّرٍ أو دبَّره (٣) في ردِّته، ثم عاد إلى الإسلام، فتدبيره بحاله. وإن قتل أو مات على ردِّته، لم يعتق.

(١) ليست في (س).

(٢) ليست في (م).

(٣) في (م): «ودبره».